كلية : الاداب

القسم او الفرع :الاجتماع

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : أ.د جمعة ابراهيم حسين

اسم المادة باللغة العربية :علم اجتماع سياسي

اسم المادة باللغة الإنكليزية : political sociology

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة العربية:الدولة وخصائصها

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة الإنكليزية : state and its properties

.. مقدمة :

و ا نِ كان هناك بعض الاهتمام بموضوع الدولة في الحضارات القديمة ، إلا أن ذلك الاهتمام بها على أنها من أهم المؤسسات السياسية الموجودة في المجتمع ، لم يظهر جليا إلا في عصر النهضة وعصر التنوير ، عندما بدأ العقل الإنساني يتحرر من هيمنة النظام الديني الكنسي ، وأصبح يمارس المعرفة بشكل علمي موضوعي ، حينها بدأ البحث عن شكل جديد لنظام السلطة السياسية في المجتمع ، فكانت مهاجمة "مكيافللي" للسلطة الدينية التي يرى في وجودها في قلب إيطاليا (عقبة كأداء في طريق وحدتها السياسية) ، وقد كان " قيصر" في حينها يعمل على إقامة دولة سياسية قوية ، رأى فيها "مكيافللي" نواة يمكن لإيطاليا الالتفاف حولها ، كما سار أيضا على نفس الدرب أصحاب نظرية العقد الاجتماعي .

والدولة تعد من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أيةم نظمة أخر ى ، وذلك نظرا لسلطتها العليا التي تمارسها مع الأفراد والمنظمات ، ونظرا للوظائف المهمة التي تقدمها لأبناء المجتمع(١ ، ومنذ أن بدأ الاهتمام بموضوع الدولة باعتبارها تنظيم سياسي أو سلطة سياسية ، أو كنظام اقتصادي ،و ا إداري ، لا يزال يأخذ الكثير من الاهتمام من قبل علماء الاجتماع بصفة عامة ، وعلماء الاجتماع السياسي بصفة خاصة ، وكذلك علماء السياسة و الاقتصاد والقانون والإدارة وغيرهم ، ويعكس ذلك مدى الأهمية القصوى التي توليها المجتمعات للدولة كنظام سياسي قانوني شمولي ، يتعدى شكل نظام الحكم ليقوم بالعديد من المسئوليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، التي تهم المواطنين في إطار الدولة .

تعريف الدولة :

رغم الاهتمامات المشتركة التي يوليها علماء العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم لموضوع الدولة ، إلا أن تعريفاتهم للدولة اختلفت وتعددت تبعا لطبيعة تلك الاهتمامات ،

لذلك. لذلك فقد طرح علماء القانون ، و الاجتماع ، والسياسة ، والتاريخ ، والفلسفة ، والاقتصاد ، وغيرهم ، الكثير من التعريفات للدولة ، سنشير إلى بعضها ، إلا أنه من الجدير بالذكر أن هناك تداخل كبير بين مفهوم الدولة وعدة مفاهيم أخرى ، مثل المجتمع ، والسلطة ، والقوة ، والنفوذ ، والسيادة ، وغيرها من المفاهيم التي تحتاج عند تفسيرها إلى توضيح معانيها بشكل يبين الفروقات الجوهرية التي تميز كل منها ، وقد أدى هذا الارتباط في تفسير هذه المفاهيم بتفسير مفهوم الدولة ، إلى صعوبة وضع تعريف محدد لها ، ومن هذه التعريفات :

الدولة عبارة عن مجموعة من الناس الاجتماعيين بينهم : Duguit " - تعريف " ديجي طبقة حاكمة وأخرى محكومة ، بذلك فإن " ديجي " يطلق اسم الدولة على كل تنظيم للجماعة السياسية ، القديم منها والحديث ، المتأخر والمتحضر ، أي أن كل مجتمع سياسي مهما كانت صورته يسمى دولة .

الدولة كمفهوم في علم السياسة والقانون العام ، هي : Garner " - تعريف " جارنر مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عددا ، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض ، ويكونون مستقلين تماما أو تقريبا من السيطرة الخارجية ، ولهم حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة .

تعد الدولة تنظيم أعم و أشمل من الحكومة ، : R.Maciver " - تعريف " رو برت ماكيفر ولها دستورها وقوانينها ، وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها ، كما أن الدولة هي بيئة المجتمع السياسية ، وجزء من بيئته الاجتماعية الشاملة ، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها ، بذلك تعد الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد ، وبما تقيمه من علاقات بين الحكام والمحكومين ، وليست مرادفة للحكومة(١).

تعد الدولة تنظيما عقليا ، يوفر القيادة الرشيدة : M.Weber " - تعريف " ماكس فيبر التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها ، كما يعرفها بأنها: مشروع سياسي ذو

.

طابعطابع مؤسساتي ، تطالب قيادته الإدارية بالنجاح ، وفي تطبيقها للأنظمة ، باحتكار

.(الإكراه أو القهر البدني المشروع ، ذو الصفة الشرعية(١

ـ أما التعريف الذي نلاحظ شبه اتفاق عليه بين علماء العلوم الاجتماعية والدارسين لموضوع الدولةف ه، و الذي يعر ف الدولة ، بأنها مجموعة من الأفراد ، يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة .

أركان الدولة :

إننا نلاحظ من التعريفات المختلفة التي أطلقها العلماء بمختلف تخصصاتهم وتوجهاتهم الفكرية ، بأن الدولة تستند إلـأ سس ثلاث لابد من تو افرها ، يأتي في مقدمتها مجموعة الأفراد الذين يطلق عليهم أيضا كلمة شعب ، هؤلاء الأفراد يجب أن يكونون مستقرين بشكل دائم على رقعة من الأرض تسمى إقليما ، ويكمل هذه الأسس ضرورة وجود سلطة تنظم حياة هؤلاء الأفراد ، وما ينجم عن تفاعلهم من عمليات اجتماعية .

على إننا نؤكد بداية ، بأن هذه العناصر الأساسية ، وهي الشعب والإقليم والسلطة ، عندما تكتمل لتكو ن ذلك الكيان المسمى الدولة ، فإن مفهوم الدولة بعد ذلك يكون أكبر و أشمل من تلك العناصر ، فيكون ولاء وانتماء الأفراد لها بشكل يسمو ويعلو بقدر سمو وعلو مفهوم الدولة على المستوى العقلي ، و ليس فقط بالنظر إليها على إنها مجموعة من القواعد القانونية الملزمة للأفراد .

أولا : مجموعة الأفراد (الشعب) :

العنصر الأساس الأول في بناء الدولة هو وجود مجموعة من الأفراد ، ويطلق عليهم وهم السكان الذين يعيشون في إطار الدولة ، ولكي ، Population (كلمة (شعب تستطيع تلك المجموعة أن تتعايش معا ، فيجب أن تتوافر عندهم الرغبة في ذلك ، و تلك الرغبة تأتي من عوامل مختلفة ، كالتجاور، والتشابه في التقاليد ، والاشتراك في الطموحات ، ووحدة الأصل ، والدين ، واللغة ،و ا نِ كان لا يشترط بالضرورة توافر هذه العوامل

مجتمعة(مجتمعة(١)، وقد ركز رواد نظرية العقد الاجتماعي على أن بناء الدولة يؤسس أصلا على وجود مجموعة من الناس أو الجماعات التي يوجد بينها تنظيم اجتماعي معين ، يستند إلى الشرعية القانونية ، ووجود التزام متبادل بين الحكام والمحكومين ، في حين أن ذلك لا يتم

إلا في إطار الرغبة المشتركة بين أفراد الجماعات في التعايش سويا بالشكل الذي يجعلهم يشعرون بالانتماء للدولة .

و ا ذا كانت الرغبة المشتركة في التعايش عند السكان ، من أجل حمايتهم ونيل حقوقهم وا شباع حاجاتهم المختلفة ، تعد عاملا مهم ا لقيام الدولة ، فإن العوامل الأخرى ليست بالضرورة أن تتواجد مجتمعة ، فليس من الضروري أن يتكون السكان من قومية واحدة ، فهناك الكثير من الدول الحديثة التي تكونت بالرغم من تعدد قوميات شعوبها وأفرادها ، مثل ألمانيا ، وأمريكا ، والهند ،ا و يران ، والعراق ، وبريطانيا ، وغيرها ، التي تشكلت شعوبها نتيجة لتأثير الحروب أو الهجرة الجماعية أو الفردية ، وهذا الأمر ينطبق أيضا على الدين واللغة ، كما أنه لا يشترط عدد معين من الأفراد ، فحجم السكان قد يزيد أو ينقص حسب الظروف المتاحة لكل دولة ، تأسيسا على المعطيات التي ذكرناها ، فقد يكون حجم السكان بالآلاف ، كما في إام ر ة موناكو ، أو في بعض دول الخليج العربي ، وقد يكون بالملايين ، كما في ليبيا ، ومصر ، وقد يصل إلى المليار أو أكثر ، كما في الهند ، والصين ، لكن إذا نظرنا من الناحية القانونية ، فإن الدول متساوية رغم اختلاف عدد سكانها ، أما من ناحية التأثير السياسي والاقتصادي ، وفاعلية المجتمع ، وتقدم ورفاهية أفراده ، فإن حجم السكان ، خاصة في الدول الحديثة، له تأثير ملحوظ ، و يعد من أهم مميزاتها وخصائصها التي تميزها عن دولة المدينة التي سادت إبان الحضارة اليونانية القديمة .

نظرا لهذه المعطيات ، فقد حدث تداخل بين مفاهيم الأمة ، والشعب ، والسكان ، كما استخدمها البعض كمرادف لمعنى الدولة ، وأصبحت بشكلها العام تعطي مدلولا واحدا ، إلا

. أن الدارس المتخصص يجب أن يفرق بين استخداماتها ، فالأمة هي مجموعة من الأفراد ترتبط فيما بينها بروابط طبيعية معنوية ، مثل وحدة الأصل ، أو اللغة ، أو الدين ، أي الثقافة المشتركة ، كما يربط بينهم تاريخ وتراث اجتماعي يتمثل في العادات والتقاليد ، أما الشعب فليس من الضروري أن تتوفر فيه تلك الوحدة الطبيعية لكي يصبح العنصر المكون للدولة ، فالشعب هو مجموعة من الأفراد ينتمون إلى الدولة بعلاقة قانونية ى، ع و ر ف القانون الدولي الخاص بالجنسية هذه العلاقة ، بأنها الرابطة القانونية بين الفرد والدولة ،

كما أننا عادة ما نطلق كلمة شعب على كل أفراد المجتمع الذين تتكون منهم الدولة ، أما من الناحية السياسية ، فإن كلمة شعب تعني كل أولئك الذين هم خارج السلطة وليست لديهم القوة ، أي عامة الشعب .

لذا فإن ليست كل أمة دولة ، وليست كل دولة أمة ، فالأمة العربية التي لها خصائص وسمات مشتركة ، مثل اللغة ، والدين ، والتاريخ ، والأصل ، وما إلى ذلك من الخصائص والسمات التي تجعلها أمة واحدة ، فإنها تتكون من عدد من الدول يصل إلى ٢٢) دولة .)

إذن فإن ما يميز الأمة عن الشعب هو بروز الجانب الاجتماعي الذي يكمن في وجود المصالح والروابط بين أفراد الجماعة ، او نه لا يشترط لقيام الأمة توافر الظاهرة السياسية ، أي الخضوع لسلطة سياسية ، فقد تقوم الأمة دون أن ينشأ عنها دولة ، وعليه فإن مفهوم الشعب ومفهوم الأمة ،و ا نِ عنى كل منهما وجود جماعة معينة تقطن على سبيل الدوام والاستقرار رقعة إقليمية محددة ، فإن ما يميز مفهوم الشعب هو توافر الظاهرة السياسية ، أي خضوع أفراد هذه الجماعة لنظام سياسي معين ،و ا نِ ما يميز مفهوم الأمة هو توافر الظاهرة الاجتماعية ،أ ي وجود الرغبة لدى أفرادها في العيش معا ، تلك الرغبة القائمة على روابط مادية أو روحية(١).

كذلك نجد أن البعض يستخدم كلمة السكان كمرادف لكلمة شعب ، أي استعمالها لإعطاء نفس المدلول ، لذا يشار إلى أن السكان أو الشعب مقوم أساسي لقيام الدولة ، إلا .

أنأن البعض يلاحظ أن مصطلح السكان أوسع في مضمونه من مصطلح الشعب ، إذ أن السكان يشملون المواطنين والأجانب الذين يعيشون على أرض الدولة ، في حين ينصرف مصطلح الشعب إلى رعايا الدولة أو مواطنيها الذين يتمتعون بجنسيتها(١).

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلحات الأمة ، والشعب ، والسكان ، وأيضا الدولة، بنفس المعنى أو المضمون ، من الناحية الشكلية والمفهوماتية ، كثيرا ما يؤدي إلى الالتباس والخلط والغموض ، حيث يعد تحديد المفاهيم بدقة ووضوح من أهم شروط الوصول إلى الرأي العلمي ، خاصة عندما يتعلق الأمر بفرض الفروض العلمية لغرض

الوصول إلى القوانين والنظريات العلمية .

إ ن الكثير من الكت اب يحاولون الابتعاد عن الخلط الناجم عن استخدام المصطلحات المشار إليها ، فيستخدمون مصطلح المواطنين ، الذي يعده بعضهم أسلم المفاهيم التي يمكن أن تعبر عن العنصر الإنساني في الدولة ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن مفهوم المواطنين يعني عند عدد من هؤلاء الكت ّاب ، مواطنين الدولة ورعاياها ، في حين يعني عند آخرين ، فقط الأفراد الذين يحملون جنسية الدولة ، ويتمتعون فوق ذلك بكل الحقو ق السياسية ، أما الرعايا ، فهم أولئك الذين يحملون جنسية الدولة ، لكنهم لا يتمتعون بمباشرة الحقوق السياسية .

و مفهوم المواطنين يعطي بعدا سياسيا كبير ا ، حيث أنه يعب ّر عن مدى عمق العلاقة بين الأفراد ووطنهم ت،ل ك العلاقة التي ى طلق عليها المواط نة ، الناتجة عن علاقة الانتماء المادي والمعنوي للوطن ، بكامل نظمه السياسية والاجتماعية ، والتي تجعل الفرد مستعدا للتضحية من أجله بكل شيء .

والفرد عندما ينتمي إلى الوطن أو الدولة يطلق عليه صفة مواطن ، وعندما ينتمي إلى المجتمع ينعت بأنه فردا ، وعندما ينتمي إلى الإنسانية يسمى إنسانا .

ثانيا : الإقليم :

.

يعديعد الإقليم أحد العناصر الثلاثة المهمة ، في تكوين الدولة ، إذ أنه لا يكفي وجود مجموعة مترابطة من الأفراد لقيام دولة ، حت ى وا نِ توافر ت لها الخصائص المميزة التي سبق و أن أشرنا إليها ، إذ لابد من وجود بقعة محددة من الأرض يستقرون عليها ، ويمارسون نشاطاتهم فوقها بشكل دائم ، كي يمكن قيام الدولة ،و هذا ما ى طلق عليه إقليم الدولة ، ووجوده شرط ضروري لقيامها ، حيث أنه يمثل النطاق الأرضي ، والحيز المائي ، والمجال الجوي أو الهوائي ، الذي تباشر عليه الدولة سيادتها ، وتفرض في إطاره نظمها وقوانينها ، وبذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك سلطتين ذات سيادة على إقليم واحد .

ويمكن هنا الإشارة إلى أهم عناصر الإقليم وهي :

- الإقليم الأرضي : كما أنه ليس هناك تحديد من حيث العدد للإفراد الذين يكونون الدولة ، كذلك ليس هناك تحديد لمساحة الإقليم الذي تقام عليه الدولة ، فقد يكون إقليما واسعا مترامي الأطراف ، وقد يكون إقليما ضيقا محدود المساحة ، وذلك لا يؤثر على شخصية الدولة القانونية ، إلا أنه يؤثر في كيانها من الناحية السياسية ، حيث أن المساحة الأرضية الضئيلة لإقليم الدولة سيؤدي يقينا إلى تضاؤل أهمية هذه الدولة وضعف مكانتها في العالم ، وبالمقابل فكلما كانت مساحة إقليم الدولة كبيرة ، كلما كان ذلك عاملا مساعدا على تزايد قوة الدولة .

إلا أن الأمر المهم الذي يجب معرفته ، أن العصر الحاضر لا يعطي كثير الاهتمام للدولة المفردة مهما كانت قو تها الاقتصادية والسياسية ، ومهما كان عدد سكانها أو مساحة أراضيها ، بقدر ما يهتم بضرورة انضمام أي دولة إلى فضاءات اقتصادية وسياسية ، تملك من خلالها القوة والاحترام وا مكانية المزيد من التقدم .

فالإقليم الأرضي يقصد به المساحة الأرضية التي تبسط عليها الدولة سلطتها ، ويتضمن ذلك سطح الأرض وما عليه من سهول ووديان وهضاب وجبال ، وكل ما ينتج عن ذلك من ثروات ، كذلك باطن الأرض و ما به من ثروات معدنية مختلفة ، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يشترط أن يكون إقليم الدولة الأرضي متصلا في أجزاءه ، إذ قد يكون منفصل الأجزاء حسب ظروف كل دولة ، حيث تتكون بعض الدول من مجموعة من

الجزرالجزر ، ويكون لإقليم كل دولة حدود تفصله عن إقليم الدول المجاورة له ، وتبين حدود سيادة الدولة صاحبة الإقليم ، وقد تكون هذه الحدود طبيعة كالجبال أو البحار أو الأنهار ، كما أنها قد تكون غير طبيعة ، و هي التي تلجأ إليها الدول التي لا تفصل بين أقاليمها حدود طبيعة ،و تثب ّت الحدود في هذه الحالة بين أقاليم الدول ، إما بوضع علامات خاصة ، مثل الأعمدة أو الأبنية أو الأسلاك الشائكة أو أجسام عائمة في الماء ، وا ما أن تكون حسابية ، كخطوط الطول أو العرض ، على أن يتم تثبيت ذلك في اتفاقية يتم التوقيع عليها بين سلطة الإقليم والإقليم الذي يشترك معه في تلك الحدود.

- الإقليم المائي : ويشمل كل المسطحات المائية المرتبطة بالإقليم الأرضي ، وهي إما أن تكون داخل إطار الإقليم كالأنهار والبحيرات وكذلك البحار الداخلية ،و ا ما أن تكون ملامسة لحدود هذا الإقليم كالبحار والمحيطات والخلجان ، ويطلق عليها البحر الإقليمي،

وتقوم فكرة البحر الإقليمي على أساس أن سواحل الدولة تمثل حدودها البحرية ، ويكفل لها القانون الحق في الدفاع عن هذه الحدود المفتوحة ، وتأمينها من كل خطر ، كما يحدد القانون المسافة التي تدخل ضمن إطار إقليم الدولة ، وتقاس تلك المسافة بالميل البحري .

- الإقليم الجوي : يشتمل الإقليم الجوي على طبقات الهواء أو الجو التي تعلو إقليم الدولة الأرضي والبحري ، حيث يحق لكل دولة أن تمارس سلطاتها على ما يقع فوق إقليمها من طبقات الجو ، وتنظيم المرور فيها ، وفقا لمصالحها ومتطلبات أمنها وسلامتها ، ووفق ما يمليه تبادل المصالح ، بناء على اتفاقيات تبرم بين الدولة وغيرها من الدول الراغبة في استعمال تلك الأجواء ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفضاء الجوي في مداياته البعيدة ، لم يعد الآن حكرا على دولة دون غيرها ، خاصة بعد أن تقدم العلم ، وساعدت التكنولوجية الحديثة على غزو الفضاء بأقمار صناعية لا حصر لها لأغراض متعددة ، غير أن الاستفادة لا تتم في هذا المجال إلا للدول الصناعية الكبرى القادرة على ذلك .

ثالثا : السلطة السياسية : يقضي قيام الدولة إلى جانب الشعب والإقليم ، وجود سلطة سياسية ، أي وجود هيئة حاكمة تتولى تنظيم شئون الأفراد في الدولة ، والعمل على تحقيق

الأهدافوالقانون والسياسة وغيرهم ، وقد عرفنا عندما تحدثنا عن أركان الدولة المكونة من مجموع الأفراد ، والإقليم ، والسلطة المنظمة ،ب أنه عندما تتو افر هذه المقومات يتأسس كيان الدولة ، إلا أننا نلاحظ اختلافات مهمة بين ما أورده المتخصصون في هذا المجال فيما يخص أصل نشأة الدولة ، وهنا يبرز توضيح اتجاهين رئيسيين لكل منهما مبرراته ، حيث يذهب الاتجاه الأول إلى الحديث عن نشأة السلطة السياسية الحاكمة ، و يعد ذلك أساس نشأة الدولة ، في حين نجد أن الاتجاه الثاني لا يهتم بموضوع الهيئة الحاكمة ، لأنه يرى فيه موضوعا مستقلا ليس له علاقة مباشرة بنشأة الدولة ، ويحدد صور أخرى لنشأتها .

أما توجهنا في هذا الكتاب ، فهو الأخذ بالاتجاهين المذكورين ، لاعتقادنا بأنهما وجهين لعمله واحدة ، فهما مكملين لبعضهما من حيث الرؤية العلمية ، ومن حيث التطور التاريخي لنشأة الدولة وأشكالها المختلفة ، فقد تطور مفهوم الدولة من أنها تعني الحكومة ، أو النظام القائم ، أو الأسرة الحاكمة ، حيث كان يشار إلى ذلك بالقول : الدولة الأموية ،

الدولة العباسية ، الدولة الفاطمية ، دولة الأغالبة ، دولة الروم ، وما إلى ذلك من شواهد يذكرها لنا التاريخ ، إلى أن أصبح مفهوم الدولة يعني ، أنها الجماعة السياسية التي وصلت إلى درجة من التنظيم الذيى جعل لها وجودا مستقلا عن أشخاص الحكام الذين يمارسون السلطة فيها .

وس نتعر ض للاتجاهين اللذين أشرنا إليهما بشكل مختصر :

أولا : الاتجاه الأول في أصل نشأة الدولة : يأخذ هذا الاتجاه بالتداخل الحاصل بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة السياسية ،و قد اعتمد على عدد من النظريات المفس ّرة لذلك ، وهي :

ـ ١ النظريات الثيوقراطية :

تقوم النظريات الثيوقراطية أو الدينية ، على أساس أن الدولة هي نظام إلهي ، خلقها الله وهو مصدر السلطة فيها ،و ا نِ الحكام مصطفين من الله ، وبذلك فإن إرادتهم تسمو على إرادة المحكومين ، الذين يجب أن يكونوا خاضعين تماما رلإ ادة الحكام ، لذا نجد أن هذه النظريات است غلت لتوطيد سلطان الملوك والأباطرة ، من أجل تبرير سلطانهم

المستبدالمستبد ، الذي يكون فوق كل رقابة ، لأن أولئك الحكام محاسبون فقط أمام الله نظرا لسمو طبيعتهم على طبيعة البشر ، وبالتالي فلا يحق للمحكومين الخروج عن طوعهم أو محاسبتهم ،و ا نِ اتفقت النظريات الثيوقراطية في تأسيس سلطة الحكام على أساس ديني ، إلا أنها اختلفت فيما يتعلق باختيار الحكام على النحو التالي(١):

ـ نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم : تقوم هذه النظرية على أساس أن الحاكم يكون من طبيعة إلهية ، فلم يكن فقط مختار من قبل الإله ، بل هو الإله نفسه ، لذلك فإن التاريخ يذكر لنا بأن المدنيات القديمة في مصر والصين والهند ، قد قامت على هذا الأساس ، حيث كان ينظر إلى الحكام من ملوك وب أطر ة على أنهم آلهة .

ـ نظرية الحق الإلهي المباشر أو التفويض الإلهي : تختلف هذه النظرية عن سابقتها بأن الحاكم ليس إله أو من طبيعة إلهية ، إنما هو بشر يصطفيه الله ويودعه السلطة ، عليه فإن الحاكم يستمد سلطته من العناية الإلهية وحدها ، دون أن يتدخل أحد من البشر في اختياره ، أو تكليفه ، فالإله هو الذي يختاره بشكل مباشر ،و بذلك وا نِ اختلفت هذه النظرية

مع سابقتها في طبيعة الحاكم ، فإن النظريتان تتفقان في إعطاء الحاكم سلطات مطلقة غير مقيدة ، على اعتبار أن البشر المحكومين لا يستطيعون التدخل فيما يصدر عن الحاكم .

لقد انتشرت هذه النظرية بظهور المسيحية ، نظرا إلى الحاجة لحماية الإمبراطور ، فأخذ بها رجال الكنيسة لتدعيم سلطة الإمبراطور والخضوع لولائه ، لأنه مختار من قبل الإله ويستمد سلطته منه ، وفي إرجاع سند السلطة إلى الله ، يقول القديس بولس : (إن كل سلطة مصدرها الإرادة الإلهية ، ومن ثم تكون سلطة الحاكم ملزمة ، لأنه ليس إلا منفذا لإرادة الله ، ومن عصى الأمير أو الحاكم فيكون قد عصى الله) ، ولاقت هذه النظرية انتشارا في أوربا خلال القرن السابع عشر .

ـ نظرية الحق الإلهي غير المباشرة أو العناية الإلهية : ظهرت هذه النظرية نظرا لمقالات النظرية السابقة في تصور شخصية الحاكم ،و ا طلاق يده واستبداده في الحكم ، وتذهب

هذههذه النظرية إلى أن الحاكم لا يتم اختياره مباشرة من الإله ، وحتىوا ن كانت السلطة مصدرها الإله ، فإن الشعب هو الذي يقوم باختيار الحاكم عن طريق إرشاده من قبل الإله لاختيار حاكم معين ، بذلك نلاحظ أنه على الرغم من تبني رجال الكنيسة للنظرية السابقة في بداية ظهور المسيحية ، لتدعيم سلطة الإمبراطور كما أسلفنا ، فقد دعوا إلى هذه النظرية (نظرية الحق الإلهي غير المباشر) في العصور المسيحية الوسطى للحد من سلطان واستبداد الأباطرة ، ورغبة في الحد من طغيانهم وتقييد سلطانهم .

:(ـ٢ النظرية الديمقراطية(١

تقوم النظريات الديمقراطية على أساس أن السلطة مصدرها الشعب ، وبذلك لا تكون السلطة الحاكمة مشروعة ، أي ليس هناك ما يبرر قيامها و يعطيها مشروعية الحكم ، إلا إذا كانت نتاج الإرادة الحرة للجماعات التي تحكمها ، و ترجع نشأة هذا الاتجاه التنظيري الديمقراطي إلى عهد فلاسفة اليونان في القرن الثالث قبل الميلاد ، كأساس للتجمع السياسي اليوناني ، إلا أن ازدهاره كان بقيام نظريات العقد الاجتماعي التي ظهرت في المجتمع الأوربي مع بدايات القرن السابع عشر ، وانتشرت خلال القرن الثامن عشر ،

حيث برزت بصورة واضحة واحتلت مكانة خاصة في الفكر السياسي ، على يد عدد من المفكرين في أوروبا ، كان أبرزهم الإنجليزيان هو بز ولوك، والفرنسي روسو.

ـ نظريات العقد الاجتماعي : تقوم هذه النظريات علىف ر ضيتين هامتين هما : حالة الفطرة الأولى ، والعقد ، و العقد إما أن يكون عقدا سياسيا اجتماعيا يوضح نشأة المجتمع ، وا مِا أن يكون عقدا حكوميا ، أي الاتفاق المبرم بين الحاكمين والمحكومين ،

ويفترض أصحاب نظريات العقد الاجتماعي أن حالة الفطرة الأولى أو الحالة الطبيعية ، هي تلك الحالة التي سبقت التكوين السياسي للمجتمع ، وأن المنظم الوحيد لحياة الناس في

هذههذه الفترة كان هو القانون الطبيعي ، الذي تنتجه طبيعة تلك الحياة ، وليس القوانين الوضعية ، وقد كان اغلب الكتاب يصف حالة الإنسان في هذا المجتمع بأنها كانت حالة وحشية .

أما الفرضية الثانية ، وهي العقد الاجتماعي ، فقد تعددت الآراء في هذا الموضوع، حيث عده بعضهم حقيقة تاريخية ثابتة تشرح نشأة المجتمع ، فيما يرى آخرون بأنه عقدا حكوميا نشأ بين الحاكمين والمحكومين ،ك ما عد ه البعض أساسا صالحا لما يجب أن

تكون عليه العلاقة بين طرفي السلطة من حاكمين ومحكومين ، وتجدر الإشارة إلى أن النظريات التي قال بها هؤلاء المفكرون (هو بز ولوك وروسو)، اتفقت على إرجاع نشأة الدولة إلى فكرة العقد ، و أن الأفراد قد انتقلوا من الحياة البدائية التي كانو ا يعيشونها إلى حياة الجماعة السياسية المنظمة بموجب العقد ، أما الاختلاف فقد جاء نتيجة لاختلاف التصورات الخاصة لكل نظرية بشأن حالة الفطرة السابقة على الاجتماع المنظم ، ومن هم أطراف العقد ، وما يمكن أن يترتب من نتائج على عملية العقد .

وسنعرض فيما يلي وجهة نظر كل واحد من المفكرين الثلاثة بشأن الأصل التعاقدي للدولة ، أي كيفية قيام الدولة على أساس العقد الاجتماعي ، وتفسير كل واحد منهم لذلك ، في إطار توجهاته الفكرية التي كان يؤ من بها :

أولا : نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز : إن تصور هوبز للفرد ، أنه ليس اجتماعيا كما زعم أرسطو ، بل أنه يعمل مدفوعا بمصلحته الخاصة المعبرة عن أنانيته ،

وبذلك فإن حياة الأفراد في حالة الفطرة ، كانت في إطار العنف والصراع بين الأفراد ، وفي جو من البؤس والشقاء ، والتعرض لمخاطر سيطرة القو ي على الضعيف ، ما أدى إلى انعدام الأمن والاستقرار وضياع الحرية ، نتيجة لحرب الكل ضد الكل ، فكان مقدار ما يتمتع به الفرد من حقوق مساو لما يملك من قوة ، لذلك فعندما أراد الأفراد الخروج من هذه الحياة الفوضوية ، والانتقال إلى حياة يسودها الأمن والاستقرار ، اتفقوا على إبرام العقد الذي يمك ّنهم من العيش بسلام ، ويرى هوبز أن العقد قد تم بين الأفراد ، ولم يكن الحاكم طرفا فيه ، حيث اتفقوا فيما بينهم على العيش معا بسلام تحت سيطرة واحد منهم ،

يتوليتولى الدفاع عنهم وحماية الحياة المنظمة الجديدة ، مقابل أن يتنازلوا عن حقوقهم الطبيعية التي كانوا يتمتعون بها .

و ا ذا ما حللنا ما ذهب إليه هوبز ، تحليلا موضوعيا ، نرى بأن الفكرة التي جاء بها لتفسير نشأة الدولة ، هي فكرة ليست ديمقراطية ، بل هي تعبر عن الديكتاتورية بشكل صريح ، حيث يرى هوبز ، أن الحاكم لم يكن طرفا في العقد ، لأنه قبل وجود الدولة توجد الجماعة أو مجموعة الأفراد دون الحاكم ، أما بعد قيام الدولة ، فلن يكون هناك إلا الحاكم ، لأن الجماعة تنحل بمجرد قيام الدولة ، وقد أطلق على الحاكم صفة الإله البشري أو اللوفثان ، الذي يجب أن يكون قويا ،و ان يكون الوحيد الذي ت سمع أوامره وت طاع ، دون تدخل الأفراد المحكومين .

ثانيا : جون لوك : يتفق لوك مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي (الدولة) ، على وجود عقد اجتماعي انتقل به الأفراد من الحياة البدائية إلى الحياة الجماعية ، لكنه لا يرى أن حالة الفطرة هي حالة فوضى وحرب كما يدعي هوبز ، بل أن الحياة في هذه الحالة تجري على أصول القانون الطبيعي ا،ل ذي ى لُ ز م الأفراد ، بحكم كونهم أحرارا متساوين ، أن لا يعتدي أحدهم على الآخر في أي حق من حقوقه ، ويذهب إلى أنه توجد جماعة طبيعية بين الأفراد تسبق الجماعة السياسية ، تخضع لنواميس الطبيعة ولا تخضع لرئيس يحكمها ، إلا أن الأفراد رغبوا في التحول إلى حالة أفضل ، فأنشئوا الجماعة السياسية (الدولة) ، سالكين في ذلك طريق التعاقد فيما بينهم لإقامة سلطة تحكمهم وتقيم العدل بينهم ، أما الحاكم فيكون طرفا في العقد ، ويلتزم نحو الأفراد بالتزامات معينة ، كما أن

الأفراد لا يتنازلوا عن كل حقوقهم ،و ا نما عن القدر اللازم لإقامة السلطة والمحافظة على حقوق الجميع ، وبذلك يتم التعاقد بين الطرفين بالرضاء و دون إجبار أو إكراه ، مدفوعين في ذلك بالرغبة في المحافظة على حياتهم والتمتع بحقوقهم .

ثالثا : جان جاك روسو : إن كان "روسو" قد أتفق مع "هوبز" و"لوك" في أن الأفراد ينتقلون من حياة حالة الفطرة إلى حياة الجماعة المنظمة عن طريق التعاقد ، إلا أنه اختلف معهما في تصوره لطبيعة هذا التعاقد ، حيث حاول أن يأخذ موقفا وسطا بين أفكار

هوبز